عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية

–دراسة لعينة من المهنيين–

Determinants of applying revaluation of assets in the Algerian – accounting environment - A study of a sample of professionals

نورالدين عاد[*]، جامعة غرداية (الجزائر)، *ad.noureddine@univ-ghardaia.dz*

رواني بوحفص، جامعة غرداية (الجزائر)، *rouanib@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2021/09/15 تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عوائق تطبيق إعادة التقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية. ولبلوغ أهداف الدراسة ونتائجها ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا استخدام الأساليب الإحصائية (*Spss18*) في الجانب التطبيقي للدراسة ، خلصت الدراسة إلى أن جميع الفئات المهنية تعتمد على القيمة التاريخية للتثبيتات بدلا من القيمة السوقية، وبالإضافة إلى عدم وجود أسواق للممتلكات التجارية للحصول على معلومات لقياس بياناتها ، كما أن الفئات المهنية غير مهتمة بسبب النظام الجبائي الجزائري الذي لا يعترف بالقيمة المدرجة في قيمة الأصول أثناء إعادة تقييمها أي أنها يعتمد على التكلفة التاريخية للأصول، وكلها تقف في طريق المهنيين في مجال المحاسبة.

كلمات مفتاحية: إعادة تقييم تثبيتات، قيمة سوقية، بيئة محاسبية، بيئة جبائية.

تصنيفات JEL: M41

Abstract:

The aim of this study is to identify the obstacles to the application of stabilization revaluation in the Algerian accounting environment. In order to

[*] المؤلف المرسل.

achieve the objectives and results of the study, the descriptive analytical method was relied upon, as well as the use of statistical methods (Spss18) in the applied aspect of the study., and in the last study concluded that each occupational group depends on the historical value of the fixations instead of the market value, In addition to the lack of markets involved in trading property to obtain information for measurement on its data Also, professional groups are not interested because of the Algerian tax system, which does not recognize the value listed in the value of assets during their reassessment, that is, it depends on the historical cost of assets, all of which stand in the way of professionals in the field of accounting.

Keywords: Re-evaluation of fixations, Market value, Accounting environment, Fiscal environment.

Jel Classification Codes : M41

1. مقدمة :

إن التقلب المستمر في معدل التضخم في الجزائر، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي السريع مع عزوف المؤسسات عن تطبيق نموذج إعادة تقييم ممتلكاتها، واعتمادها على نموذج التكلفة التاريخية، دون التزام بأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني (الجوهر فوق الشكل) الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي، وهذا من اجل إعطاء مصدقيه للمخرجات المحاسبية، حتى تعكس صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر التثبيتات من مرتكزات القوائم المالية سواء كانت مقيدة بالتكلفة التاريخية التي تمثل القيمة الحقيقية أثناء امتلاكها أو بالقيمة العادلة التي تحدد بالقيمة السوقية من طرف خبير، إلا أن النظام المحاسبي المالي الجزائري المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية قام بإدخال إصلاحات عميقة فيما يخص إعادة تقييم التثبيتات، ولكن معظم المؤسسات تجاهلت استخدامها لكونها توجد عراقيل تحد من هذه العملية، ولذا ستكون الدراسة حول عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة لعينة من المهنيين (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفين العاملين في مجال المحاسبة في القطاع العام والخاص) –.بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هي عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية؟.

والتي تتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

– هل توجد عوائق لإعادة التقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

- هل توجد عوائق لإعادة التقييم التثبيتات متعلقة بالبيئة الجبائية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

1. لا تعتمد الفئة المهنية على عملية إعادة تقييم التثبيتات بشكل دوري، واستعمالها لمبدأ التكلفة التاريخية جاء كحتمية لعدم وجود سوق نشط بين الأطراف المطلعة والراغبة في التعامل التجاري؛

2. تلجئ الفئات المهنية لإعادة تقييم التثبيتات إلا في حالات اضطرارية منها (طلب تمويل مصرفي، تأمين على الاخطار).

3. البيئة الجبائية الجزائرية تساهم بشكل كبير في تثبيط عملية إعادة تقييم التثبيتات تزامنا مع عدم إجبارية العملية.

أهداف الدراسة:

1. محاولة التعرف على أهم الجوانب النظرية التي تحيط بإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر؛

2. إبراز أهمية إعادة تقييم التثبيتات في قياس معدل العائد الذي تحققه المنشأة على إجمالي أصولها العاملة؛

3. معرفة استخدامات فوائض القيمة لإعادة التقييم التثبيتات؛

4. توضيح العوائق والعراقيل التي تحد من عملية إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر.

أهمية الدراسة:

1. دراسة التشريعات الجبائية والمحاسبية في الجزائر التي تخص إعادة تقييم التثبيتات؛

2. معرفة توجه الأساسي للفئة المهنية من تطبيق إعادة تقييم التثبيتات؛

3. اكتشاف أهم عوائق التي تحد من تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر كل على حسب البيئة.

حدود الدراسة المكانية والزمانية :

1- حدود زمانية: وهي الفترة التي تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة البالغة 39عينة وذلك في الفترة الواقعة 2020/05/01 الى 2020/09/30

2- حدود المكانية: وهي الولايات الستة في الجزائر التي طبقت عليها الدراسة وتمثلت الولايات التالية: الوادي، ورقلة، الجزائر العاصمة، سطيف، البليدة، قسنطينة.

منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا استخدام الأساليب الإحصائية (**Spss18**) في الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من

خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من الفئات المهنية الناشطة في مهنة المحاسبة سواء في القطاع العام أو الخاص (محاسب، محاسب معتمد، محافظ حسابات، خبير محاسبي، مدراء ماليين)

الدراسات السابقة:

– دراسة (عبد الصمد، 2009) بعنوان: الشروط الجديدة لإعادة التقييم أصول الثابتة مراجعة أولية: هدفت الدراسة إلى عرض الخلفية القانونية لإعادة تقييم أصول الثابتة في الجزائر، ومقارنة الشروط الجديدة مع الشروط المقررة في القوانين السابقة، مع التحقق من وجود أية عوائق يمكن أن تواجه تطبيق الشروط الجديدة لإعادة التقييم، وخلصت إلى النتائج التالية: عدم انسجام بعض مواد المرسوم التنفيذي رقم 210/07 مع متطلبات إعادة التقييم في المعايير المحاسبية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتفاصيل معالجة الإهتلاكات المتراكمة وفرق إعادة التقييم، كما أشارت النتائج إلى أن أهم عوائق تطبيق الشروط الجديدة لإعادة التقييم: عدم الدقة في تناول الإجراءات التفصيلية للمعالجة المحاسبية والضريبية لإعادة التقييم، مع غياب النصوص التطبيقية المرافقة، إضافة إلى الكلفة المرتفعة للعملية وضيق الآجال المحددة لإنجازها.

– دراسة (السعدي، 2018) بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها (دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين): هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان مخصص لعينة من المحاسبين والمدراء الماليين في المؤسسات الجزائرية ومجموعة من الأكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تطبيق القيمة العادلة يرفع من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا بإجماع المستجوبين، كذلك عملية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية تصطدم بمجموعة من المعوقات والعراقيل أبرزها غياب سوق مالي نشط ونقص تأهيل الكوادر في المؤسسات.

– دراسة (سباع، 2018) بعنوان: إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية والأكاديميين والمهنيين: هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تحيط بتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية **IAS/IFRS**، ومفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية، وقد خلصت الدراسة إلى عدم الالتزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 (قياس القيمة العادلة) من قبل الكيانات الجزائرية عند إعداد قوائمها المالية، حيث تعتبر كل تلك القوائم موجهة بالدرجة الأولى لمصلحة الضرائب وفق نطاق معين مما يؤدي إلى عدم التطبيق الجيد للمعايير الدولية، إضافة إلى عدم

وجود تجانس بين القوانين المحاسبية والجبائية والتجارية، وعدم جاهزية السوق المالي في الجزائر، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين القوانين الجبائية والمحاسبية، وتنسيق التفاعل بين الجامعات والهيئات المهنية بما يكفل التطبيق الجيد لـ **IFRS/IAS** .

– دراسة (مباركي و العرابي ، 2018) بعنوان: واقع إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة على مستوى المؤسسات الصناعية المسعرة في البورصة هدفت هذه الدراسة الى بيان أوجه قصور التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات بعد الاعتراف الأولي، وابراز أهمية إعادة تقييم التثبيتات ودورها في تحسين جودة المحاسبية والتعرف على واقع تطبيق عمليات إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر ومن خلال الدراسة تبين أن اختيار المؤسسة لتطبيق نموذج إعادة التقييم التثبيتات القيمة العادلة في فترات التضخم ينقل صورة حقيقية للوضع الاقتصادي للمؤسسة وعرض أفضل للبيانات المالية. مما يجعل تقييم أداء المؤسسة أكثر ملاءمة وأكثر موثوقية لترشيد قرارات المستثمرين، ومع ذلك تفضل المؤسسات الصناعية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، فإنه يؤدي إلى عدم عرض المركز المالي الحقيقي للشركة، واحتساب الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية، والتي تقل عن قيمتها العادلة، مما يؤثر سلبًا على قدرتها التمويلية على تجديد التثبيتات. ويؤدي هذا إلى تضخيم نتيجة الدورة وفرض ضرائب أعلى على الشركة.

– دراسة (عتيق و بوزيان ، 2021) بعنوان: دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائري هدفت هذه الدراسة الى رصد دوافع المؤسسات الجزائرية في تبني سياسة إعادة التقييم الأصول الثابتة باستخدام الانحدار اللوجيستي الثنائي، حيث اظهرت النتائج أن المؤسسات الجزائرية التي تتبنى سياسة إعادة التقييم ذات كثافة عالية للأصول الثابتة وتعاني من ضعف معدل العائد على الأموال الخاصة، وهذا يشير إلى أن دوافع المؤسسات الجزائرية لإعادة تقييم أصولها الثابتة هو البحث عن إعطاء صورة صادقة لحالة أصولها الثابتة وتحسين صورتها المالية أمام أصحاب رؤوس الأموال، بما في ذلك السلطات العمومية على وجه الخصوص. وتوصلت إلى توصيات شاملة لتحسين إطار صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالدولة لتلافي استغلال خيار إعادة تقييم الأصول من قبل إدارات هذه المؤسسة لتحقيق أهداف ذات طابع انتهازي.

– بعد سرد ومناقشة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تسعى الى معرفة التوجه الأساسي للفئة المهنية من تطبيق إعادة تقييم التثبيتات واكتشاف أهم عوائق التي تحد من تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر كل على حسب البيئة.

2 . الإطار النظري لإعادة التقييم التثبيتات

1.2 مفهوم إعادة التقييم التثبيتات:

هو مراجعة للمشكلة المرتبطة بقيمة الأصول الثابتة التي تشير إلى أنه إذا كان من الممكن وضع إجراءات تشغيلية عملية لتحقيق تقييم معقول للأصل، وهذا يشير إلى وجود عقبة رئيسية في تحديد أساس القيمة التي من شأنها تحدد عن طريق سوق خاصة بالأصول (Weston, 1953, p. 485).

أما التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فهو: يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، بحيث أن ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج، أما القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 07) .

من خلال تعاريف سالفة الذكر نستخلص تعريف شامل: هو تعويض القيمة المحاسبية الصافية بالقيمة السوقية بطريقة مستمرة عند نهاية إعداد القوائم المالية وهذا من أجل إعطاء الصورة الصادقة للأصول.

2.2 القياس المحاسبي للأصول:

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية القياس بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي ستعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس (القاضي و حمدان ، 2008، صفحة 140)، ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس في القوائم المالية ويمكن عرضها كما يلي:

يوضح الجدول رقم (01) التالي أسس قياس عناصر القوائم المالية.

الجدول رقم (01): أسس قياس عناصر القوائم المالية

النوع	التعريف
التقييم بالتكلفة التاريخية:	حسب هذا الأساس تُسجل الأصول بالقيمة المدفوعة (أو بعبارة أخرى بمبلغ الخزينة أو أشبه الخزينة المدفوعة) أو القيمة العادلة بتاريخ اقتنائها، وتقيم الخصوم بمبلغ (أو الخزينة أو أشباه الخزينة) الالتزام الحاصل الذي نشأ عنها.
التقييم بالتكلفة الحالية	تُقيم الأصول وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الواجب الدفع للحصول على الأصل أو أصل مشابه له حالي، وتقيم الخصوم وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) غير المحدث الضروري لتغطية الالتزام حاليا.
التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:	تقييم الأصل ويسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي يمكن قبضه إذا أريد بيعه حاليا ويسجل الخصم بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي ينتظر دفعه، دون تحديث وفي ظروف عادية للتخلص منه.
التقييم بالقيمة الحالية:	تُقيم الأصول وتسجل بالقيمة الحالية (المحينة) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتُقيم الخصوم وتسجل بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن خروجها سيتم لتسديد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

المصدر: (علاوي ، 2012، الصفحات 46-47)

3.2 أسباب إعادة تقييم التثبيتات :

- ارتفاع قيمة الأصول الثابتة ارتفاعا كبيرًا بصفة نهائية وتستخدم هذه الزيادة لتقوية المركز المالي؛
- انخفاض قيمة هذه الأصول انخفاضا كبيرًا الأمر الذي قد يدفع المكلف إلى إظهارها بالقيمة الحقيقية حتى تمثل حسابات مركزه المالي بدقة؛
- تغيير شكل الشركة القانوني بانفصال شريك أو انضمام شريك أو اندماجها بشركة أخرى وذلك من أجل تحديد حصة الشريك المنفصل أو المنضم من صافي الأصول؛
- تقدير القيمة الحقيقية للأصول عند التقدم للحصول على ائتمان طويل الأجل؛
- تقدير قيمة الأصول التي ترغب المنشأة في التأمين عليها ضد الأخطار المختلفة؛
- عرض هذه الأصول أو جميعها للبيع (التجاني حسين، 2014، صفحة 77).

4.2 خواص إعادة تقييم التثبيتات :

نموذج إعادة التقييم ليس إجباري حسب ن م م وحتى يطبق هذا النموذج يجب أن تحقق فيه الشروط التالية :

- يجب أن تتوفر إمكانية تحديد القيمة العادلة بموثوقية وعادة سعر السوق يشكل هذه القيمة العادلة؛
- إعادة التقييم ليست ضرورية سنويا بل يجب القيام بها بانتظام حتى تظهر المثبتات في القوائم المالية في نهاية السنة بقيمتها المحاسبية الصافية المعاد تقييمها المقربة للقيمة العادلة؛
- إذا تمت عملية إعادة تقييم لمثبتة ما وجبت على كل المثبتات من نقص الصنف؛
- كل التثبيتات الملموسة وغير الملموسة يمكن إعادة تقييم حسب ن م م غير أن شرط وجود سوق نشطة كشرط لتحديد القيمة العادلة؛
- إعادة تقييم تخص الأصول الجارية لأن بقاءها طويل في حوزة المؤسسة بعد تقييم حيازتها سواء بالرفع أو التخفيض من القيمة المحاسبية للأصل حسب اتجاه تغير سعر السوق (بن ربيع، 2013، الصفحات 369-370) .

5.2 أهداف إعادة تقييم التثبيتات:

- اختبار مقدرة الشركة على تحقيق الربح وذلك على أساس تغطية التكاليف الجارية لعناصر
- الإنتاج، لاسيما فيما يتعلق بتقدير إهتلاك الأصول الثابتة؛
- تخصيص الأصول الثابتة بين فروع الشركة المختلفة، وقياس معدل العائد الذي يحققه كل من هذه الفروع، محسوًبا على أساس القيمة الجارية لتلك الأصول من جهة، ومقارنة ذلك العائد فيما بين الفروع المختلفة من جهة أخرى؛
- قياس معدل العائد الذي تحققه المنشأة على إجمالي أصولها العاملة، ومقارنة ذلك العائد بمعدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة (التجاني حسين، 2014، صفحة 37).

3. المعالجة الجبائية والمحاسبية لإعادة التقييم التثبيتات في الجزائر :

1.3 إعادة تقييم التثبيتات وفق الإطار الجبائي:

حسب القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: المادة 185 يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات.

المادة 186: يقيد فائض مخصصات الإهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة،
المادة 186 مكرر: لا يدرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للاهتلاك. يسجل فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب يحتوي على فارق إعادة التقييم، ويكون هذا الأخير غير قابل للتوزيع .
المادة 186 مكرر1: يحسب فائض أو ناقص القيمة للتنازل عن التثبيتات القابلة وغير القابلة للاهتلاك، انطلاقا من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم (Ministre Des finances, circulaire, 2019, pp. 3-8)

3 إعادة التقييم التثبيتات وفق إطار المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي:

1.2.3 التقييم في إطار النظام المحاسبي القديم (PCN):

الاعتراف الأولي واللاحق في 31 / 12 من الأصول الثابتة، في تطبيق الإطار المحاسبي القديم بالرجوع إلى القيمة الأصلية التكلفة التاريخية ثم الحفاظ على هذه القيمة وفقط على مستوى الميزانية حتى إلغاء الاعتراف بالأصل (التخلص منه من أصول الميزانية بعد التنازل أو عندما تصبح القيمة المحاسبية الصافية لا شيء).

ومع ذلك، عندما تتطلب الظروف ذلك، يجب على المشرع التدخل لفرض أو السماح بإعادة تقييم التثبيتات الذي يحدد بطريقة دقيقة حسب الشروط المطبقة.

نتيجة لذلك، كانت هناك أربع عمليات إعادة تقييم خضعت للتنظيم: الأولى في عام 1990، الثانية في عام 1993، والثالثة في عام 1996 وآخرها في عام 2007.

تم المعالجة الضريبية التي كانت مخصصة لفائض إعادة التقييم من قبل نفس الحكم القانوني الذي يفرض أو يأذن بإعادة تقييم الأصول الثابتة، على النحو التالي:

- للتقييمات الأولى والثانية، قد نص القانون على الالتزام بتسجيل الفرق إعادة تقييم معفاة من الضرائب على جانب الالتزامات من خصوم الميزانية، في احتياطات خاصة؛
- للتقييم الثالث، ينص القانون على الالتزام بإدراج فارق إعادة التقييم؛
- وقد وفرت عملية إعادة التقييم الرابعة لتسجيل فائض إعادة التقييم معفاة من الضرائب، شريطة أن تكون الأرباح الرأسمالية المتولدة قد أدمجت في أموال الخاصة في جزء من زيادة رأس المال في موعد

لا يتجاوز 31 ديسمبر 2007 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، الصفحات 21-22).

2.2.3 إعادة التقييم بموجب الإطار المحاسبي (النظام المحاسبي المالي) :

في إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجا الأولي باعتباره أصلا بمبلغه إعادة تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.

والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق منشأة متخصصة فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، صفحة 09).

3.3 الحالات الخاصة لإعادة التقييم التثبيتات:

1) إن إعادة التقييم الايجابية تدرج في الحسابات كمنتوج (في حدود بقيمة الخسارة في القيمة المسجلة في حسابات المؤسسة لنفس الأصل)، إذا كانت تعويض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل، سبق أن تم إدراجها كعبء في الحسابات .

الشكل المحاسبي :

سبق وأن سجل التثبيت خسائر في القيمة:

من ح/681 مخصصات إ، و، خ، ق الأصول غير الجارية

إلى ح/..29 خسائر القيمة عن التثبيتات

الاسترجاع في حدود الخسارة المدرجة في نتيجة المؤسسة:

من ح/..29 خسائر القيمة عن التثبيتات

إلى ح /781 استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة الأصول غير جارية

الفارق يسجل في رؤوس الأموال:

من ح/..2 التثبيتات

إلى ح /105 فارق إعادة تقييم التثبيتات

2) أما إعادة تقييم سلبية يقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة تقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء .

فارق إعادة تقييم سلبي:

من ح/105 فارق إعادة تقييم التثبيتات

إلى ح من ح/..2 التثبيتات

والفارق يسجل في حسابات الأعباء

من ح/681 مخصصات إ، و، خ، ق الأصول غير الجارية

إلى ح/..29 خسائر القيمة عن التثبيتات (علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، 2014، الصفحات 61-62).

4.3 الاستخدامات المحاسبية لفائض قيمة إعادة التقييم :

– إمكانية توزيع الفائض : يعد فائض إعادة التقييم أرباحا غير متحققة ومن ثم فلا يمكن توزيعه إلا إذا تحقق جزء منه أو كله، ويجرى ذلك بتحويله مباشرة من حقوق الملكية إلى أرباح المحتجزة عند ما يتحقق كل الفائض عند التنازل عن أصل، أو أن يتحقق جزء من الفائض نتيجة استخدام أصل ويتمثل الجزء المتحقق في الفرق بين الاهتلاك المحسوب على أساس مبلغ إعادة التقييم وذلك المحسوب على أساس القيمة أصلية، هذا ولا يجب أن يحول الفائض إلى أرباح المحتجزة من خلال بيان الدخل.

– إمكانية إضافته إلى رأس المال : يمكن استخدام فائض إعادة التقييم في زيادة رأس المال عن طريق رسملة كل أو جزء من الفائض، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك الجزء من رأس المال الذي مصدره فائض إعادة التقييم في الجدول.

– فائض إعادة التقييم لا يمكن استخدامه مباشرة لتغطية الخسائر المتراكمة : إذ إن الخسائر المتراكمة لا يمكن أن تحمل مباشرة على فائض إعادة التقييم، في حين يمكن بالمقابل أن تجرى عملية تحميل للخسائر على الفائض بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق القيام أولا باستخدام فائض إعادة التقييم لزيادة رأس المال – أي رسملة جزء أو كل الفائض – ومن ثم يأتي إجراء التخفيض من رأس المال بقيمة الخسائر المتراكمة.

–إمكانية استخدام الفائض لتعديل الإهتلاكات الإضافية : تمثل الإهتلاكات الإضافية الفرق بين قسط الاهتلاك السنوي المحسوب على أساس القيمة أصلية وذلك المحسوب على أساس مبلغ إعادة التقييم، ففي كل مرة إذا نصت القوانين الضريبية على وجوب تحميل الإهتلاكات ضافية على فائض إعادة التقييم. فإن رصيد حساب احتياطي إعادة التقييم يتناقص مع مرور سنوات عمر الاستفادة من أصل إلى أن يصل الصفر عند انتهاء عمر الاستفادة منه أو عند التنازل (عبد الصمد، 2009، صفحة 188).

4. دراسة قياسية لعوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية:

تقوم الدراسة الميدانية أساسا على عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الفئات المهنية، التي تتمثل في: المحاسبين والمحاسبين المعتمدين وخبراء المحاسبة والمدراء الماليين.

1.4 بيانات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك تماشيا مع متطلبات البحث باعتباره أنسب المناهج في الدراسة، لأنه يعتمد على دراسة الواقع كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بعوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الفئات المهنية.

2.4 قائمة الاستبيان:

– إعداد قائمة الاستبيان : تم الاستعانة في إعداد القائمة على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث التابعة والمتعلقة بموضوع الدراسة من حيث المنهج والطريقة، كما تم الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان فقد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي (SCALE LIKERT)الذي يحتوي خمس إجابات، وهذا ليتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق إليها من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول رقم 1.

الجدول رقم (02): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين.

– **معالجة الاستبيان** : تم توزيع 20 استمارة ورقية في ولاية الوادي، تم استرجاع 17 ورقة، كما تم توزيع 22 استمارات إلكترونية على بعض الولايات الجزائرية، تمت الإجابة عليها، ليصبح مجموع الاستمارات 39 استمارة مقبولة وقابلة للتحليل، كما هو موضح في الجدول رقم (02):

جدول (03) يوضح استمارات الموزعة حسب الولايات

الولايات	الموزعة	المسترجعة	النسبة المئوية
الوادي	20	17	44%
ورقلة	4	4	10%
سطيف	8	8	21%
الجزائر العاصمة	5	5	13%
البليدة	2	2	5%
قسنطينه	3	3	8%
المجموع	42	39	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

أما فيما يخص الفئات المهنية المستجوبة فهي موضحة في الجدول رقم (04) التالي:

الفئات المهنية المستجوبه	عدد الاستمارات	النسبة المئوية
خبير محاسبي	4	10%
محافضي حسابات	15	38%
محاسب معتمد	11	28%
مدير مالي	4	10%
محاسب	5	13%
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

ثم تم جمع وترتيب وإدخال المعطيات على برنامج (**Spss 18**) لمعالجتها وتحليلها، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار ألفا كرونباخ، معامل الصدق، تحليل الانحدار البسيط) .

3.4 النتائج ومناقشتها:

1.3.4 اختبار ثبات وصدق العينة :

يتضح من الجدول رقم (03) أن جميع معاملات ألفا كرونباخ للمحاور قد تراوحت بين (0.696) و(0.661) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.812) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات.

أيضا لقد تراوحت جميع معاملات الصدق المحاور بين (0.736) و(0.622) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.815) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالصدق.

الجدول رقم (05): توزيع معامل الفا كرونباخ ومعامل الصدق

محاور الاستبيان	محتوى المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات لألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية	07	0.696	0.736
المحور الثاني	عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية الجزائرية	07	0.661	0.622
مجموع المحاور		14	0.812	0.815

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات على برنامج (Spss 18) .

2.3.4 التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان:

باعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (معارض بشدة، معارض، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر على الأوزان، وهي: (معارض بشدة = 1، معارض = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)، وبعد ذلك تم القيام بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة، والتي هي عبارة عن: حاصل القسمة 4على 5 يمثل رقم 4 عدد المسافات (من 1 الى2 مسافة أولى، ومن 2 الى 3 مسافة ثانية، ومن 3الى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 الى 5 مسافة رابعة، وخمسة تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4على5 ينتج عنه طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما هو مبين في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): مقياس دلالة الوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الدلالة
من 1 إلى 1.79	معارض بشدة
من 1.80 إلى 2.59	معارض
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.3.4 إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية :

من خلال بيانات الجدول رقم (05) تشير مسار عينة الدراسة نحو جميع العبارات المتعلقة بإعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية ايجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.5 والذي يقع بين 4.20 وأقل من 5، كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئة ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق بشدة، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على وجود هذه العوائق في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الجدول رقم (07): التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية

العبارات	الإجابات					مؤشرات إحصائية	
	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تلجأ المؤسسات الجزائرية لإعادة تقييم التثبيتات عند فقدان قيمتها المحاسبية الصافية.	**1**	**0**	**3**	**25**	**10**	**4.13**	**0.66**
تعتمد المؤسسات الجزائرية على مبدأ التكلفة التاريخية لعدم توفر سوق نشطة للتداول الممتلكات.	**0**	**5**	**0**	**21**	**13**	**4.08**	**0.93**
معظم ممتلكات المؤسسات الجزائرية وفي ضل التضخم المستمر ليست على قيمتها الحقيقية.	**0**	**0**	**1**	**27**	**11**	**4.26**	**0.50**

تلجأ المؤسسات إلى تقدير القيمة الحقيقية للأصول عند التقدم للحصول على قرض طويل الأجل من أجل تقوية المركز المالي.	**0**	**0**	**1**	**27**	**11**	**4.26**	**0.50**
يتم الاعتماد على القيمة العادلة للأصول التي ترغب المنشأة في التأمين عليها ضد الأخطار المختلفة.	**0**	**4**	**5**	**6**	**17**	**3.69**	**1.42**
إذا كانت المنافع المستقبلية المحتملة للتثبيتات تفوق المستوى الأصلي لنجاح أي مؤسسة فإنها تدرج وتضاف إلى قيمة الأصل.	**3**	**6**	**3**	**10**	**17**	**3.82**	**1.35**
إذا فاق استعمال الأصل عن أكثر من 20 سنة فإن الأصل يقيم على حسب قيمة المنفعة المستقبلية.	**1**	**2**	**7**	**10**	**19**	**4.13**	**1.06**
المتوسط العام حول عوائق إعادة تقييم في البيئة المحاسبية الجزائرية						**4.05**	**0.58**

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات **Spss**).

4.3.4 إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية:

من خلال بيانات الجدول رقم (06) تم التوصل إلى أن مسار عينة الدراسة نحو جميع العبارات المتعلقة بإعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية الجزائرية ايجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.8، والذي يقع بين 3.4 وأقل من 4.20، كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئة ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على وجود هذه العوائق في البيئة الجبائية الجزائرية.

الجدول رقم (08): التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية الجزائري:

العبارات	الإجابات					مؤشرات إحصائية	
	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القوائم المالية معدة بدرجة أولى لإدارة الضرائب وفق نطاق معين	**0**	**2**	**7**	**12**	**18**	**4.18**	**0.91**
من مبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة التقييم التثبيتات أن النظام الجبائي لا يعترف بزيادة المدرج في الأصل	**0**	**0**	**7**	**12**	**20**	**4.33**	**0.77**
من المبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة التقييم أن فارق إعادة التقييم قيمة وهمية لا تستطيع توزيعها	**0**	**4**	**7**	**11**	**17**	**4.05**	**1.02**
مبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة تقييم هو تكاليف التقييم غير المدرجة في قيمة الأصل	**7**	**8**	**3**	**13**	**8**	**3.18**	**1.45**
من مبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة تقييم لا تدرج فائض القيمة إعادة تقييم التثبيتات في نتيجة المحاسبية وبالتالي لا تدرج في النتيجة الجبائية	**0**	**7**	**3**	**22**	**7**	**3.74**	**0.97**
من مبررات عزوف المؤسسات على إعادة تقييم التثبيتات يحسب فائض أو ناقص القيمة للتنازل عن التثبيتات القابلة وغير القابلة للاهتلاك، انطلاقا من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم		**8**	**4**	**17**	**10**	**3.74**	**1.07**
من مبررات عزوف المؤسسات على إعادة تقييم التثبيتات تناقض نظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي الجزائري	**6**	**7**	**7**	**6**	**13**	**3.33**	**1.49**

في إعادة التقييم التثبيتات							
المتوسط العام حول عوائق إعادة تقييم في البيئة الجبائية الجزائرية						**3.80**	**3.60**

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات **Spss**).

5.3.4 معامل الارتباط للمتغيرات الدراسة:

يتضح من الجدول رقم (07) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين المستقل (عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية)، والمتغير التابع (عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية) يقدر بـ 0.731، وهذا يدل على أن معامل الارتباط طردي، أي أن هناك ارتباط قوي بين بيئتي الدراسة .

الجدول رقم (09): الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Correlations

		المحور الثاني	المحور الأول
المحور الاول	Pearson Correlation	1	.731**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	39	39
المحور الثاني	Pearson Correlation	.731**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	39	39

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات **Spss**).

5. خاتمة:

نستنتج من دراسة عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر من خلال البيئة المحاسبية أن معظم فئة الدراسة تعتمد على التكلفة التاريخية، وهذا راجع لعدم وجود أرضية تُعنى بتداول الممتلكات، والتي تعتبر حاجز أمام جل المؤسسات لإعادة تقييم ممتلكاتها، رغم ذلك تكون عادة مضطرة إلى إعادة تقييم التثبيتات في الحالات التالية: عند فقدان قيمتها المحاسبية، طلب الحصول على قرض طويل الأجل من أجل تقوية المركز المالي، أو تأمين ممتلكاتها ضد أخطار المخاطر، أو عند بلوغ القيمة الصفرية للقيمة المحاسبية الصافية.

أما عن العوائق في البيئة الجبائية فإن القوائم المالية معدة بدرجة أولى لإدارة الضرائب، إلا أن النظام الجبائي الجزائري لا يعترف بالزيادة أو نقصان في قيمة الأصل ويعتمد على التكلفة التاريخية، وبالتالي مصاريف الاهتلاك المضافة في النتيجة المحاسبية تُدرج إلى النتيجة الجبائية على كل أصل معاد تقييمه، نجد أن

الفئات المهنية غير مهتمة بعملية إعادة تقييم التثبيتات ولا تريد الدخول في نزاع مع إدارة الضرائب في تحديد قيمة النتيجة الجبائية.

1.5 اختبار الفرضيات:

فيما يخص اختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: لا تعتمد الفئة المهنية على عملية إعادة تقييم التثبيتات بشكل دوري، واستعمالها لمبدأ التكلفة التاريخية جاء كحتمية لعدم وجود سوق نشط بين الأطراف المطلعة والراغبة في التعامل التجاري حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية؛
- الفرضية الثانية: تلتجأ الفئات المهنية لإعادة تقييم التثبيتات إلا في الحالات الاضطرارية منها (طلب تمويل مصرفي، تأمين على الاخطار)، تم قبول صحة الفرضية وذلك من أجل تحسين المركز المالي حتى تضمن قروض مصرفية طويلة الاجل، أما بالنسبة للتأمينات على المخاطر فهي تسعى للحفاظ على قيمة الأصل الحقيقية من أجل التعويض في حالة وقوع حوادث أو كوارث طبيعية؛
- الفرضية الثالثة: البيئة الجبائية الجزائرية تساهم بشكل كبير في تثبيط عملية إعادة تقييم التثبيتات، تزامنا مع عدم اجباريتها، تم قبول صحة الفرضية، وذلك لأن الفئة المهنية غير مهتمة بالعملية، وهذا راجع إلى عدم اعتراف النظام الجبائي بالزيادة والنقصان في الأصل بحيث يصنفها من مصاريف غير المقبولة جبائيا.

2.5 نتائج البحث:

- اعتماد جل الفئات المهنية على مبدأ التكلفة التاريخية بدل إعادة تقييم التثبيتات؛
- الافتقار إلى أسواق تُعنى بتداول الممتلكات للحصول على المعلومة للقياس على معطياتها؛
- عدم التجاء الفئات المهنية لإعادة تقييم التثبيتات إلا في الحالات الاضطرارية؛
- النظام الجبائي لا يعترف بالقيمة المدرجة في قيمة الأصل أثناء إعادة تقييم التثبيتات ويستخرجها في النتيجة الجبائية؛
- الفئات المهنية غير مهتمة بإعادة تقييم التثبيتات تزامنا مع عدم صفة الإجبار ولا تريد الدخول في نزاع مع إدارة الضرائب خاصة في تحديد قيمة النتيجة الجبائية؛
- عدم وجود تجانس بين القوانين المحاسبية والجبائية في الجزائر التي تخص إعادة تقييم التثبيتات.

3.5 توصيات الدراسة:

- على ضوء نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات وهي:
- إعادة النظر في الوثيقة الصادرة من الإدارة الجبائية التي تنص على عدم قبول زيادة أو نقصان مصاريف الاهتلاك الناجمة عن إعادة التقييم في النتيجة الجبائية.
- العمل على انشاء منصات إلكترونيه لتداول الأصول الملموسة والممتلكات المستعملة للحصول على المعلومة والقياس على معطياتها.
- تنظيم عملية إعادة تقييم قانونية اجبارية من قبل السلطات الجزائرية للتثبيتات والتي قيمتها المحاسبية الصافية معدومة، والتي مازالت تقدم منافع مستقبلية للمؤسسة.

6. قائمة المراجع:

بالعربية

أحمد الصالح سباع. (2018). إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية و الأكاديميين و المهنيين. *مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 11 (العدد 02)*، الصفحات 52-68.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 07، 2008). المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 03، 2009). قانون المالية الجزائري لسنة 2009، المادة 112 من القانون 03/25، العدد 19. الجزائر.

توفيق عتيق، و عثمات بوزيان . (2021). دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية. *مجلة المالية & الاسواق*، الصفحات 205-222.

حسين القاضي ، و مأمون حمدان . (2008). *المحاسبة الدولية و معاييرها* (المجلد الطبعة الأولى). عمان ، الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

حنيفة بن ربيع. (2013). *الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية* (المجلد 01). الجزائر: منشورات اكليك.

خالد حسين التجاني حسين. (2014). أثر المعايير المحاسبة في إعادة التقييم الأصول الثابتة دراسة تطبيقية على مؤسسة مخابز وحلويات الأرياف، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة شندى، السودان.

عياد السعدي. (2018). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 (العدد 01)*، الصفحات 249-261.

لخضر علاوي . (2012). *معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات محلولة*. الجزائر: دار الصفحات الزرقاء العالمية.

لخضر علاوي. (2014). *نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها*. الجزائر: دار الصفحات الزرقاء العالمية.

مروان مباركي ، و حمزة العرابي . (2018). واقع إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة على مستوى الشركات الصناعية المسعرة في البورصة. *مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2*، الصفحات 255-277.

نجوى عبد الصمد. (2009). الشروط الجديدة لإعادة تقييم الاصول الثابتة. *مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المجلد 03 (العدد 03)*، الصفحات 184-199.

بالأجنبية

Ministre Des finances, circulaire. (2019, 03 20). 02 MF/DGI/DLRF/LF19,Direction General des impôts,. Alger.

Weston, F. (1953). Revaluation of fixed assets. *Journal accounting review*.